مراحل تطور الاقتصاد الاسرائيلي

لا شك في ان السياسة الاقتصادية لاسرائيل لا بد وان تتأثر بالمحددات التي تحكم حركة المجتمع الاسرائيلي. فنتيجة للعوامل التي سبق ذكرها، والتي تحدد خصوصية الاقتصاد الاسرائيلي، يمكننا القول ان السياسات الاقتصادية تحدد هي، أيضاً، بـ : ١ ـ طبيعة الظروف والاوضاع السياسية التي يمـرّ بهـا الكيان الصهيوني؛ ٢ ـ طبيعة المرحلة التي يعيشها الاقتصاد الاسرائيلي، وماهية المشكلات التي يواجهها؛ ٣ ـ كيفية العمل على توفير احتياجات الاستيطان للمهاجرين الجدد، وضمان استمرار مستوى معيشي مرتفع للسكان؛ ٤ ـ طبيعة التوجهات السياسية والاقتصادية للحزب الحاكم.

بالنسبة الى الأول، نجد ان الاوضاع السياسية هي التي تفرض السياسات الاقتصادية، وليس العكس حينما يؤثر الاقتصاد في المجريات السياسية، وذلك ـ كما ذكرنا ـ لأنه، نتيجة لعدم الشرعية الاقليمية، أصبح توفير الامن للمجتمع يأتي في المرتبة الاولى.

كمـا يلاحـظ ان الحـرب كانت عامـلاً محفزاً للاقتصاد الاسرائيلي. فمثلاً نجد ان الاقتصاد الاسرائيلي قد تعرض، قبل حرب العام ١٩٦٧، لحالة من الانكماش والركود، وارتفعت نسبة البطالة، وانخفضت الهجرة الى اسرائيل، وهبط معدل النمو الى حوالى ١,١ بالمئة العام ١٩٦٦، بعد ان كان ٩,١ بالمئة. ولكن سرعان ما تغير الحال عقب الحرب، حيث ادى الاحتلال الاسرائيلي لمزيد من الارض العربية الى زيادة الامكانيات والموارد المتاحة للاقتصاد الاسرائيلي؛ كما أدى الانتصار السريع على الجيوش العربية الى ارتفاع مكانة اسرائيل لدى يهود العالم، فعادت الاموال تتدفق عليها، وازدادت معدلات الهجرة اليها، وارتفع معدل النمو الى ١٤,٩ بالمئة العام ١٩٦٨.

بالنسبة الى المحدد الثاني الذي يحدد طبيعة المرحلة التي يمر بها الاقتصاد الاسرائيلي، نجد انه، في بداية نشأة اسرائيل، عندما أخذت أفواج المهاجرين بالحضور، كانت الاولوية في السياسة الاقتصـاديـة هي التركيز على الزراعة لتوفير السلع الغذائية الاساسية، وخاصة في ظل المقاطعة العربية للكيان الصهيوني. ثم، في مرحلة تالية، واعتماداً على الخبرات والمهارات التقنية العالية وعلى رؤوس الاموال التي تحصل عليها من المعونات الاميركية واليهودية، فلقد بدأ التركيز على الصناعة، ثم، في مرحلة أخرى، أصبح التركيز على الصناعات الهندسية والتكنولوجية المتقدمة، وخاصة تلك التي لها علاقة بالصناعات العسكرية.

والمحدد الثالث الذي يحكم حركة الاقتصاد الاسرائيلي هو ضرورة الحفاظ على مستوى معيشي مرتفع لليهود الاسرائيليين، وذلك لتشجيع اليهود الاوروبيين على الهجرة الى اسرائيل. ونجد انه في الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٧٠ بلغت معدلات نمو الناتج القومي الحقيقي من تسعة بالمئة الى ١١ بالمئة سنوياً في المتوسط. وارتفع متوسط الدخل الفردي من ١٠١٧ دولاراً العام ١٩٥٠، الى ١٣٣١ دولاراً العام ١٩٦٥، ثم الى ٢٦٠٤ دولارات العام ١٩٧٤. ويلاحظ ان متوسط الدخل الفردي لا يعبر عن كل نصيب الفرد في اسرائيل. ففي العام ١٩٥٠، كان نصيب الفرد من الدخل القومي ٣٠٩ دولارات، ولكن كان نصيبه من فائض الاستيراد عن التصدير ٢٣٦٠ دولاراً. وفي العام ١٩٦٤، أصبح نصيبه من الدخل القومي ٩٧٣ دولاراً، يضاف اليها ٢١٣ دولاراً هي نصيبه من فائض الاستيراد عن التصدير[٦].

وعـلى الرغم من الازمـة المستمرة التي يعاني منها الاقتصاد الاسرائيلي، ومحاولة الحكومات المتتـابعـة خفض الاستهـلاك الخـاص، الا ان معـدلات النمـو للاستهـلاك الخـاص اخذت في